

أسبوع الثالث

النظريات التي تحدد المقدرة الانفاقية للوحدات الحكومية:

أولاً- نظرية اصحاب المشروع (نظرية رأس المال):

ظهرت هذه النظرية في القرن التاسع عشر في الوقت الذي ظهرت فيه المشروعات الفردية وشركات الأشخاص ولذا فإن المحاسبة تركز على مالك المشروع وهي ملك لصاحب المشروع ومطلوباته هي التزامات عليه.

وإن معادلة الميزانية وفق هذا المفهوم تكون كما يلي: -

(صافي القيمة) حقوق الملكية (= اجمالي الموجودات - اجمالي
المطلوبات)

وأن أي زيادة في حقوق الملكية يتطلب زيادة الإيرادات وتقليل المصروفات بغية تحقيق الأرباح وان الهدف الرئيسي لأصحاب المشروع هو المحافظة على رأس المال وتنميته بين اول المدة واخر المدة وهذا أساس النظرية.

ثانياً: - نظرية الشخصية المعنوية.

ظهرت في الجزء الأخير من القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين نتيجة ظهور الشركات الكبيرة والشركات المساهمة وانفصال الملكية عن الإدارة ولضخامة تلك المشاريع والشركات من حيث المالكين والممولين تم تأصيل هذه النظرية والتي نظرت الى المشروع كشخصية معنوية منفصلة عن مالكية وتعتبر هذه النظرية الأكثر قبولاً في الفكر والتطبيق المحاسبي ووفقاً لهذا فان

رأس مال المشروع أو أي مصدر تمويلي يصبح جزء من المطلوبات إضافة الى الالتزامات الأخرى وتكون معادلة الميزانية استنادا لهذا المفهوم.

الموجودات = المطلوبات (راس المال + الالتزامات الأخرى)

بذلك تصبح حقوق أصحاب المشروع ضمن الالتزامات على موجودات المشروع وان الهدف الأساسي هو انتاج الدخل مما ادى بالمحاسبة على التركيز على تحديد الدخل للمستثمرين المساهمين والدائنين باستخدام قائمة الدخل وان مبدا مقابله الإيرادات بالمصروفات ضروري للتوصل الى صافي الربح او الخسارة في ظل هذه النظرية.

ثالثا: - نظرية موارد الوحدة (التمويل الذاتي).

ان مفهوم النظرية يعتمد على الإيرادات التي تحصل عليها الوحدات وتعتبر الأساس في تحديد القدرة الانفاقية ومنطوق هذه النظرية (بار المواد التي تحصل عليها الوحدات من أنشطتها الذاتية هي التي تحدد مقدرتها الانفاقية وبهذا يكون توسيع الوحدة يتوقف على حجم تلك الموارد فكلما حققت إيرادات كبيرة زاد نشاطها والعكس صحيح.

ويتعذر تطبيق هذه النظرية على نشاط الوحدات الحكومية لعدم حصول وحدات الدولة على الموارد المطلوبة لتنفيذ التزاماتها ويمكن بيان معادلة الميزانية وفق الآتي:

الموارد المتحققة ذاتيا = الالتزامات

فالوحدة التي لا تحقق موارد فأنها ستكون غير قادرة على تنفيذ التزاماتها مع ان بعض الوحدات قد تحقق إيرادات مثل وحدات الجباية فأن هذه الإيرادات غير متحققة نتيجة نشاطها الذاتي وانما

بحكم تخصصها في الجباية مثل وحدة الضرائب والكمارك وبذلك تكون هذه الإيرادات محصلة بموجب قانون معين وتكون نتيجة ذلك إيرادات سيادية تخص الدولة ككل ولا تخص الوحدة التي قامت بجباية تلك الإيرادات.

٣- نظرية الأموال المخصصة: بعد أن عجزت النظريتين السابقتين عن تفسير الوحدة المحاسبية ضمن الوحدات غير الهادفة للربح ظهرت نظرية الأموال المخصصة كمحاولة لإبعاد فكرة الشخصية

عن الوحدة المحاسبية ويعود الفضل في تأصيل هذه النظرية إلى، (William vatter) في عام ١٩٤٧ الذي رفض الفروض الضمنية للنظريات المحاسبية السابقة وقام بنقد مبادئها ومفاهيمها كأساس لتقديم نظرية الأموال المخصصة فالوحدة المحاسبية تفسر على أنها المال وليست التنظيم كما هو الحال في النظريتين السابقتين فمركز الاهتمام في هذه الحالة هو المال ذاته إذ يعد هو المحور لوظيفة القياس والتوصيل المحاسبي.

والسؤال الذي يطرح كيف تستمر هذه الوحدات في النشاط وفق مفهوم الأموال التي تحتاجها الوحدة لذلك برزت نظرية الأموال المخصصة لتعطي الحل المناسب وفق المنطوق التالي:

➤ الجانب الكمي: كمية الأموال التي تحدد للوحدة لإنجاز نشاط معين.

➤ الجانب النوعي: تحدد النشاط المطلوب إنجازه بالكمية المخصصة.

➤ الجانب الزمني: وهي الفترة الزمنية المحددة لأنفاق الكمية للنشاط المحدد لها.

ان معادلة الميزانية وفق هذه النظرية تتكون من:

الأصول (الموارد المخصصة للوحدة المحاسبية) = الخصوم (القيود المفروضة على استخدام الوحدة لمواردها)

وان أهم ما يميز نظرية الأموال المخصصة

- لا يشترط ان تكون للوحدات الحكومية شخصية مستقلة.
- ان تحظر الحسابات الختامية هدفه الحصول على بيانات إحصائية للجهات المستفيدة.

- أعطت هذه النظرية تعريفا واضحا للوحدات الحكومية بأنها مجموعة من الموجودات والموارد المخصصة لتأدية نشاط معين وينبغي ان يكون استخدام الموارد مقيدا بتحقيق الهدف التي أسست من أجله تلك الوحدة.

